



لا خيار إلا التوافق

جبهة دولية لوقف معرقلي تشكيل سلطة موحدة في ليبيا

السراج يناور لتحقيق مكاسب الوقت الضائع

ترعى الحوار الليبي، بهدف البقاء في السلطة.

وللمضي قدماً في تنفيذ أجندته لتشكيل حكومة وحدة وطنية، شكل السراج فريق عمل يتولى مهام التوصل بين مجلسي النواب في طبرق وطرابلس والمجلس الرئاسي، ويقول مراقبون سياسيون إن هذا التحرك يوافق هوى السراج بالبقاء على رأس المجلس الرئاسي.

لكن المشكلة التي تواجهه دعوة السراج تكمن في مدى قدرته على إقناع التيارات وأطراف الصراع الأخرى بتبني المقترح وتجسيده على الأرض، خاصة في ظل عدم وجود أي مؤشرات على تبني البعثة الأممية لهذا الخيار.

**من شأن الموافقة على
تولي شخصية من الشرق
المجلس الرئاسي وأخرى
من الغرب رئاسة الحكومة
إنهاء الانسداد السياسي**

وزعمت صحيفة "لا ريبوبليكا" الإيطالية في ديسمبر الماضي، أن السراج عرض على قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، عبر رسالة نقلها وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، ترشيح رئيس الحكومة، لكن سرعان ما فسد المناطق باسم المجلس الرئاسي هذا الخبر في تغريدة.

غير أن السراج يعلم جيداً أن تشكيل حكومة وحدة وطنية لا يكون إلا بموافقة حفتر، الذي يسيطر على المنطقتين الشرقية والجنوبية، ودون هذه الموافقة لا يمكنه قيادة المرحلة الانتخابية التي تنتهي بانتخابات عامة.

ويعتقد محللون سياسيون بينهم عضو المؤتمر الوطني العام (البرلمان السراج) "لديه أسلحة بان يكون رئيس المجلس الرئاسي، وهو ما دفعه للذهاب إلى إيطاليا".

وفي الثامن من يناير الجاري، التقى السراج رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي في روما، وبعد أربعة أيام طار نائبه أحمد معيتيق، الذي أعلن رغبته في رئاسة الحكومة المقبلة إلى إيطاليا أيضاً، حيث استقبله وزير الخارجية لويجي دي مايو والداخلية لوتشيانا لامورجيزي.

وتحاول إيطاليا العودة للعب دور الوسيط في ليبيا، خاصة بعد إطلاق حفتر سراح صيادين صقليين في ديسمبر الماضي، وإعادة روما "الروابط" معه بعد انقطاع دام أشهراً.

وعينت روما لأول مرة مبعوثاً خاصاً لها إلى ليبيا، وتولى هذا المنصب السفير باسكوالي فيرارا، بالترافق مع تعيين الاتحاد الأوروبي الإيطالي نتالينا تشيا، رئيسة لبعثته لدى ليبيا، لتخلف الحقيقي من ورائها، وإمكانية اعتبارها تعطيلاً لجهود البعثة الأممية التي

اعتبر مراقبون دعوة فايز السراج لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على الإعداد لإجراء انتخابات بنهاية 2021 تشكل مناوراً معرفلة للحوار الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة، يسعى من خلالها إلى تحقيق مكاسب سياسية، كون التأخر في إقرار سلطة مؤقتة يعني استمراره في منصبه كرئيس للمجلس الرئاسي، وبالتالي إعادة ترتيب أوراقه وإطالة أمد أي تسوية.

المدي، يدعو إلى أن يتم انتخاب رئيسي المجلس الرئاسي والحكومة على مستوى أعضاء المنتخبين، أما المقترح الثالث الذي طرحه التيار المؤيد لعقيلة صالح رئيس مجلس نواب طبرق، فيصير على أن يتم الانتخاب على مستوى كل إقليم. وإذ تم التوافق مسبقاً على أن يعود منصب رئيس المجلس الرئاسي للمنطقة الشرقية، بينما تتولى شخصية من المنطقة الغربية رئاسة الحكومة، فمن شأن موافقة ملتقى الحوار على هذا المقترح إنهاء هذا الانسداد وتسريع عملية اختيار رئيس المجلس الرئاسي ونائبه ورئيس الحكومة ونائبه. وتتمسك البعثة الأممية بضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها في 24 من ديسمبر 2021، لكن الوقت يمضي بسرعة دون التمكن من تشكيل سلطة تنفيذية موحدة، وأيضا توحيد البرلمان والاتفاق على قاعدة دستورية تجري على أساسها الانتخابات.

ويتنافس على رئاسة المجلس الرئاسي ورئيسة الحكومة تحالفان رئيسيان، الأول يمثله عقيلة صالح وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني فتحى باشاغا. أما التحالف الثاني فيضم أسماء جديدة لم تتول مناصب سياسية بعد 2011، مدعومة من قوى التيار المدني، وتتضمن في عبد الجواد العبيدي شرق البلاد ورجل الأعمال عبدالعميد الدببة من مصراته.

**محمود عبدالعزيز
السراج لا تزال لديه
آمال بأن يظل رئيسا
للمجلس الرئاسي**

لكن لم يتمكن أي من التحالفين من الحصول على نسبة 75 في المئة من أصوات أعضاء ملتقى الحوار، رغم أن تحالف العبيدي-دببة يتقدم على تحالف عقيلة باشاغا من حيث الأصوات.

مناورة السراج

نظرا لتعثر الحوار السياسي أكثر من مرة، يتحرك رئيس المجلس الرئاسي السراج في مسار مواز للحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة، بعد مناقشته مع عدد من أعضاء مجلس النواب الأربعة الماضي، لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على الإعداد لإجراء الانتخابات. وهذه الخطوة اعتبرتها قوى دولية مثل فرنسا معرفلة، فدعوة السراج تطرح تساؤلات حول توقيتها والهدف الحقيقي من ورائها، وإمكانية اعتبارها تعطيلاً لجهود البعثة الأممية التي

ترابلس - تشهد ليبيا زخماً سياسياً جديداً محاولة إنقاذ الحوار السياسي، وتدارك حالة الانسداد التي وصل إليها المشهد في البلاد، في حين تبحث أطراف أخرى عن بدائل تبدو واقعية لتجاوز هذا التعثر، مما جعل قوى دولية لديها مصلحة في نزع فتيل الأزمة إلى تهديد كل من يعطل مسار التسوية المتفق عليه والذي ترعاه الأمم المتحدة.

وبيّنا عرضت اللجنة الاستشارية الحكومة من 18 عضواً والمنطقة عن ملتقى الحوار في تونس الاثنين ليات اختيار سلطة تنفيذية موحدة ومؤقتة، التي تم الاتفاق عليها خلال اجتماع جنيف الأسبوع الماضي، لا يزال دور الحديث حول ما يقوم به رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج لإعادة تلك الجهود طرح بدائل يرى أنها منقذة للوضع.

تمسك بمخرجات الحوار

بحسب ما أعلنت المبعوثة الأممية بالإنابة إلى ليبيا ستيفاني وليامز السبت الماضي، فإن إقرار آلية اختيار سلطة موحدة ومؤقتة لن يتطلب سوى موافقة 63 في المئة من الأعضاء الـ75، بعدما كانت النسبة 75 في المئة، وحتى في حالة عدم الموافقة عليه يتم عرضه مرة ثانية للتصويت ولن يحتاج سوى نسبة 50 في المئة + 1.

المقترح التوافقي للجنة الاستشارية يتضمن اختيار كل إقليم مرشحة بنسبة 70 في المئة على الأقل، فإن تعذر ذلك يتم اللجوء إلى خيار القوائم المكونة من 4 أشخاص لكل قائمة، مع تحديد المنصب الذي يترشح إليه سواء في رئاسة المجلس الرئاسي أو عضويته أو رئاسة الحكومة.

ويشترط في القائمة المترشحة أن تحظى بتركيبة 17 عضواً (8 من الغرب، 6 من الشرق، 3 من الجنوب)، وقد لا يتيح هذا الشرط سوى لقائمتين بالترشح، بالنظر إلى انتخابات سابقة، وتم تخفيض نسبة العتبة الانتخابية من 75 إلى 60 في المئة من الأصوات لفوز أي قائمة بالجوالة الأولى.

وإن لم تحصل أي من القوائم على هذه النسبة، تتنافس في جولة ثانية القائمتان صاحبتا النسب الأعلى على أن تفوز منهما من تصد 50 في المئة+ من الأصوات. والشرط الأخير لم يكن متاحاً في ما سبق، مما جعل عملية اختيار سلطة تنفيذية موحدة مهمة مستحيلة في ظل التنوع والاختلاف بين الأعضاء الـ75 للملتقى.

ويزاوج مقترح اللجنة الاستشارية بين المقترحين الثاني والثالث، اللذين نالا أعلى الأصوات في تصويت سابق، المقترح الثاني الذي طرحه أنصار التيار

كيف يهدد اتفاق سنجار الهش استقرار المنطقة

عدم التوصل لتسوية شاملة برميل بارود قابل للانفجار

بالإضافة إلى ذلك، فإن المكانة المتميزة لحكومة إقليم كردستان في المفاوضات تتناسب مع السياق السياسي الأوسع. وتنتقد فترة حكم الكاظمي على إقناع النخب الكردية في حكومة إقليم كردستان بدعم ترشيحه في الانتخابات المقبلة في عام 2021، من خلال مساندة مطالب حكومة إقليم كردستان باستعادة السيطرة على المناطق المتنازع عليها.

ومنذ الغزو الأميركي للعراق في عام 2003، حاول العديد من صناعات السياسة في الولايات المتحدة والعراق معالجة المظالم المحلية، ولكن دون جدوى. ولم تعالج مواد القانون الإداري الانتقالي الموقّت للعراق الصادرة عن سلطة التحالف المؤقتة لعام 2004 ودمجها لاحقاً في المادة 140 من الدستور العراقي لعام 2005، وضع الأراضي المتنازع حتى الآن.

وبعد تحرير المنطقة من سيطرة داعش في نوفمبر 2015 توافدت مجاميع من مسلحي حزب العمال الكردستاني التركي إلى جبل سنجار، وبعد أحداث الاستفتاء في عام 2017، وانسحاب قوات البشمركة باتت تلك القوات وميليشيات الحشد الشعبي هي من تسيطر على المنطقة وعينت إدارة للقضاء من طرفها. وتوجد في المنطقة قوات تتبع لوزارة البشمركة لإقليم كردستان ولكن تواجدتها محدود. وتتركز على مزار شرف الدين، المزار الثاني من حيث القدسية لدى الإيزيديين، لا سلطة أمنية لها على المنطقة، لدرجة أن بعض المحللين يعتبرون سنجار الآن عبارة عن قبلة موقوفة قابلة للانفجار في أي لحظة قد تزيد من مأساة أهاليها رغم دخول قوات أمنية اتحادية إلى القضاء لبيط الاستقرار.

الوقائع على الأرض في سنجار لا توحي بوجود مؤشرات حقيقية لتطبيق الاتفاق بالقضاء لا يشهد استقراراً أمنياً ولا إدارياً

ويتهم العديد من الإيزيديين العرب السنة المحليين بدعم داعش. ومنذ سقوط التنظيم تصادم العرب السنة مع الميليشيات الإيزيدية وقتل عدد من هؤلاء العرب. وفي نفس الوقت، يرفض العديد من الإيزيديين البشمركة الكردية، التي تعتبر منطقة سنجار جزءاً من منطقتها.

وقد أدى غياب القادة الإيزيديين وأصحاب المصلحة عن المفاوضات إلى تضخيم المظالم الطويلة الأمد بين السكان المحليين وبغداد وأربيل، وفقاً لهادي بير المؤسس المشارك ونائب رئيس بازدا، وهي منظمة للدفاع عن الإيزيدية، إلى حذف تفاصيل مهمة في الاتفاقية حول التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ.

ويتفق المراقبون على أن هناك حاجة إلى المزيد من الوضوح في ما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج -إن أمكن- للقوات الإيزيدية التابعة لحزب العمال الكردستاني وكذلك عملية اختيار مرشح لرئاسة البلدية لا ينتمي إلى كتل سياسية قوية وتوفير الشرطة والرقابة الأمنية لتقليل التدخل في الشؤون المحلية الإيزيدية.

يواجه العراق مشاكل سياسية معقدة ومن أصعبها تلك التي تهم السكان في المناطق الحدودية مع سوريا وتركيا، وهناك يتفاعل إرث الحروب المستمرة منذ سنوات مع النزاع الإقليمي الأوسع. ولعل التسوية الهشة بين الحكومة الاتحادية ببغداد وإقليم كردستان حول سنجار تعكس مدى التهديد الذي قد تخلفه تلك التسوية ليس داخلياً فقط، بل وعلى المنطقة إذا لم يتم تعديلها سريعاً.

بغداد - في أكتوبر الماضي، وقعت الحكومة الاتحادية في بغداد اتفاقية إعادة الاستقرار وتطبيع الوضع في قضاء سنجار، وهي اتفاقية أمنية مشتركة مع حكومة إقليم كردستان بشأن البلدة الإيزيدية الواقعة ضمن محافظة نينوى، التي سقطت في قبضة تنظيم داعش في 2014، وشهدت حينذاك إبادة جماعية ضد سكانها.

وتقع سنجار في موقع استراتيجي في المنطقة الشمالية الغربية من نينوى، على حدود محافظة السككة السورية من الشمال الغربي ومحافظة سيلوي/سيرايا التركية إلى الشمال الشرقي ويشكل موقع المدينة في المنطقة المتنازع عليها بين بغداد وأربيل محل تنافس بين الطرفين.

وبعد أشهر من إبرام الاتفاق يحاول المراقبون تقييمه، وقد قامت شاميران ماكو من جامعة بوسطن بتسليط الضوء في ورقة بحثية نشرها معهد لوفير الأميركي المعني بدراسات الأمن القومي حول كيف أن السخط بين المجتمعات المحلية قد يهدد هذه التسوية الهشة والاستقرار بشكل عام.

منطقة استراتيجية

يبدو أن الوقائع على الأرض في سنجار لا توحي بوجود مؤشرات حقيقية لتطبيق الاتفاق بشأن تطبيع الأوضاع فيه، فالقضاء الواقع في منطقة استراتيجة لا يشهد استقراراً أمنياً ولا إدارياً ولا عودة للنازحين منه، ناهيك عن وجود خلافات بين سكان القضاء في ظل تعدد القوى المسيطرة على أمن المنطقة.

وتقول ماكو إنه بينما يهدى الاتفاق التوترات المستمرة بين النخب العراقية والكردية، فإنه لا يرقى إلى مستوى تلبية المطالب المحلية لتسوية سياسية شاملة وأنه ما لم تصبح الأقليات المحلية أصحاب مصلحة إلى جانب الحكومات الوطنية والمحلية، ستستمر المفاوضات الحصرية في منع حل النزاعات في واحدة من أكثر المناطق هشاشة بالبلاد.

وتعرضت سنجار ذات الغالبية الإيزيدية لاجتياح داعش مما أدى إلى وقوع جرائم إبادة جماعية ضد سكان المنطقة، كما اختطف التنظيم أكثر من 6 آلاف مدني، مازال مصير أكثر من نصفهم مجهولاً، بالإضافة إلى نزوح أكثر من 300 ألف آخرين إلى إقليم كردستان.

وكانت قوات البشمركة الكردية تسيطر على المنطقة منذ 2003 لكنها انسحبت عند هجوم داعش تكتيكياً، كما قال الحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك دون أن يوضح أي سبب مقنع للإيزيديين، فدخلت حينها مجموعة مسلحة تابعة لحزب العمال الكردستاني إلى المنطقة بجة الدفاع عن الأقلية الإيزيدية.

وتتسابق المناطق المتنازع عليها مع نقاط تراط استراتيجة مختلفة لبغداد ورغم دعم الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، قوبلت الاتفاقية باستياء من المجتمع الإيزيدي. ويعكس الاتفاق من بعض النواحي جهود الإصلاح الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لاسيما تركيزه على تعزيز السيطرة على الجماعات شبيهة العسكرية.



استناب الأمن أولوية